NEWS
THE CARTER CENTER
ONE COPENHILL, ATLANTA, GA 30307

16 فبراير 2014

للنشر الفوري

للأتصال: في أتلانتا ، جورجيا ، الولايات المتحدة الامريكية : ديبورا هيكس 5124- 420 - 404 -1+

في طرابلس، ديرك فانديفال 5362 - 467 - 94 - 218+ أو dirk.vandewalle @ libya.cceom.org

يحث مركز كارتر على تكثيف توعية الناخبين و التنسيق الأمني قبيل الإنتخابات في ليبيا

يقوم مركز كارتر بقيادة بعثة خبراء محدودة في ليبيا ، وذلك لتقييم كل من الإطار القانوني، والقضايا الرئيسية المتعلقة بإدارة وتحضير الإنتخابات، والبيئة السياسية العامة وذلك قبيل انتخابات لجنة صياغة مسودة الدستور المزمع عقدها في 20 فبراير 2014. حيث تمثل هذه الإنتخابات مرحلة هامة في انتقال البلاد إلى الديمقراطية .. قبل الإنتخابات، يشجع مركز كارتر السلطات الليبية على تكثيف الجهود الإعلامية اتجاه الناخبين، وتعزيز التنسيق الأمني في الأيام الأخيرة، وذلك ليتم السير قدما نحو صناديق الاقتراع لدعم انتخابات سلمية وشاملة.

ستكون هذه هي الإنتخابات الثانية في السياق الذي انشئ وفقا للاعلان الدستوري الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي . حيث ان الإنتخابات السابقة - والتي انشىء بموجبها المؤتمر الوطني العام - قد اعترف بها من قبل المراقبين المحليين والدوليين بأنها قد كانت انتخابات ديمقراطية وشفافة. ومع هذا، فان الضغوطات الواقعة على المؤتمر الوطني العام، قد أدت إلى تغييرات في الجدول الزمني الأصلي للعملية الانتقالية التي حددها الإعلان الدستوري. وبالتالي فان انتخابات لجنة صياغة مسودة الدستور تقدم فرصة لإضفاء هذا الانتقال بزخم جديد.

وبناء على دعوة من المفوضية العليا للإنتخابات، قام مركز كارتر بتوظيف فريق يتكون من ستة خبراء وذلك للذهاب الى ليبيا وتقييم الإنتخابات. حيث قام الفريق بزيارته الاولى لليبيا في ديسمبر وذلك لغرض معرفة المزيد عن عملية تسجيل المرشحين والاستعدادات الرئيسية الأخرى، ثم عاد في منتصف يناير لتقييم الأوضاع السياسية و القضايا الرئيسية لإدارة الإنتخابات.

وفي ضوء الاعتبارات الأمنية – التي ادت بدورها الى الحد من حجم الفريق ومنع توزيعهم خارج طرابلس - كانت بعثة الخبراء محدودة العدد في طبيعتها، وبالتالي لن يكون بوسعها تقديم تقييم شامل للعملية الانتخابية و إلاجراءات التي ستتم يوم الإنتخابات. ولكن جل تركيز عمل البعثة سيكون على تقييم الإطار القانوني ، وإدارة الإنتخابات ، والتحضيرات الفنية ، والبيئة السياسية العامة ، وحل أي نزاعات انتخابية.

الإطار القانوني و الانتخابي:

ان كل من الإطار القانوني والانتخابي - بما في ذلك القوانين المحلية التي تنظم العملية الانتخابية - هي امور جدا ضرورية للإدارة الفعالة للإنتخابات الديمقراطية الحقيقية. هذا ويجري تنظيم انتخابات لجنة صياغة مسودة الدستور عملاً بالإعلان الدستوري المؤقت وذلك بصيغته المعدلة من قبل المؤتمر الوطنى والتي تمت في 9 أبريل 2013 ، وقانون رقم 17 لعام 2013 (قانون الإنتخابات) ، وقانون 8 رقم لعام 2013 (قانون إنشاء المفوضية العليا للإنتخابات) ، واللوائح الصادرة عن هذه المفوضية. كما اعلن المؤتمر الوطني العام أن الإنتخابات الخاصة بلجنة الستين لصياغة مسودة الدستور سيتم عقدها يوم 20 فبراير ، وهو التاريخ الذي حددته المفوضية العليا للإنتخابات. اما التصويت من خارج البلاد فتعقد من الفترة 15 الى 17 فبراير.

النسخة النهائية من قانون الإنتخابات قد خصصت ستة مقاعد للنساء و ستة مقاعد أخرى لكل من الأمازيغ في ليبيا، والطوارق ، والتبو ، وقد اشير اليهم في القانون الليبي بالمكونات الثقافية. وقد انتقد العديد من مناصري المراة وممثلي المكونات الثقافية هذه الأحكام المشار اليها في القانون، وقد اشاروا بانها لا تمنح تمثيلا كافيا لهم. وببالغ القلق، فقد لاحظ المركز عدم وجود اتفاق لحل مسالة مقاطعة الامازيغ للإنتخابات. وعليه فان المركز يدعو ويشجع جميع الأطراف على مواصلة الجهود لشمل جميع الافراد في ليبيا في العملية الدستورية.

ولضمان عملية انتخابية ديمقراطية حقيقية فلابد من وجود هيئة مستقلة ومحايدة لإدارة الإنتخابات بحيث تعمل بشفافية وتكون معترف بها دولياً[1] . وتدار هذه الإنتخابات من قبل المفوضية العليا للإنتخابات ، وهي هيئة مستقلة، يقع مقرها في طرابلس ، وهي تتألف من هيئة مفوضين ، ومكتب إدارة مركزية، و17 مكتب لجان انتخابية تغطي جميع المناطق في ليبيا. وسيجرى الاقتراع و العد والفرز في أكثر من 1500 مركز انتخابي في جميع أنحاء البلاد، في حين جدولة و إعلان النتائج سيعقد في المكتب المركزي للموضية العليا في طرابلس.

قامت المفوضية العليا للإنتخابات بتسجيل الناخبين في مرحلتين منفصلتين بين 1 ديسمبر 2013 و 16 يناير 2014. وقد اجرت المفوضية تمديد لفترة تسجيل الناخبين عدة مرات، في محاولة منها لزيادة المشاركة. ووفقا للمفوضية العليا، قد سجل 1,101,541 ليبي في التصويت للإنتخابات القادمة. وعلى الرغم من عدم توفر بيانات عن عدد الناخبين المؤهلين ، الا ان التسجيل لانتخابات المؤتمر الوطني العام – والذي اقرت بضخامته المفوضية العليا للإنتخابات وذلك بسبب التسجيلات المكررة - قد بلغ 2,865,937 ناخب.

بالنسبة الى يوم الإنتخابات ، فسيجرى تدريب موظفي الاقتراع من خلال تدريبي رباعي متتالي يدار من قبل المفوضية العليا للإنتخابات. وقد لوحظ من قبل مركز كارتر ان المراحل الثلاث الاولى كانت شاملة وتفاعلية ، وإعطيت فيها فرص للمتدربين و مسؤولي الإنتخابات لمعالجة القضايا العملية التي قد تنشأ في يوم الإنتخابات. وعلى الرغم من التوترات السياسية و التحديات الأمنية في بعض المناطق، قامت المفوضية العليا للإنتخابات باسكتمال الاستعدادات التقنية لانتخابات هيئة صياغة مسودة الدستور، وذلك ضمن الوقت اللازم و بطريقة نزيهة.

ألامن:

لقد شاب عملية انتقال ليبيا إلى الديمقراطية قدر من العنف ذا مستوى منخفض ومتقطع فضلا عن عدم الاستقرار. ونظرا للتوترات الجارية في العملية السياسية في ليبيا ، و العنف المحلي الذي وقع في المنطقة الشرقية قبيل انتخابات المؤتمر الوطني العام ، فان هنالك حاجة ماسة لوضع خطة شاملة للأمن في يوم الاقتراع. ويقع على وزارة الداخلية المسؤولية الرئيسية في توفير الأمن في الإنتخابات. وتخطط وزارة الداخلية لنشر 25 من ضباط الشرطة وذلك لكل مركز من مراكز الإنتخابات. وانطلاقا من ما تعانيه قوة الشرطة الليبية من نقص معروف على نطاق واسع من القدرات، يدعو المركز بدوره الحكومة لتنسيق الجهود الأمنية والتأكيد على ضرورة قيام جميع الليبيين بدعم العملية الديمقراطية و مراقبة يوم الاقتراع سلميا.

الحملات الانتخابية:

على الرغم من أن بعثة خبراء المركز محدودة الحجم لكي تقوم بمهمة مثل مهمة تقييم سير الحملة الانتخابية في جميع أنحاء البلاد، الا انها تعمل على تحليل الإطار القانوني للحملات الانتخابية، و رصد التقارير الواردة من مختلف المحاورين الليبين فيما يتعلق بقضايا الحملة. هذا وقد بأت الحملة الانتخابية للمرشحين منذ 25 ديسمبر 2013 ، وذلك في أعقاب نشر القائمة النهائية للمرشحين، وتنتهي هذه الحملة قبل 24 ساعة من افتتاح صناديق الاقتراع.

أفاد أصحاب المصلحة الرئيسيين لممثلي مركز كارتر بأن الحملات الانتخابية كانت غير ظاهرة . وبإستثناء ملحوظ ومتمثل في محاولة اغتيال أستهدفت محام بارز مترشح عن طرابلس ، فقد مرت فترة الحملة الانتخابية دون وقوع اي حوادث . الا أن استمرار انعدام الأمن - خاصة في الشرق والجنوب - قد يكون حال دون قيام المرشحين بالحملة الانتخابية. وقد ابلغ المحاورون مركز كارتر أنه نظرا لمحدودية الأموال ، انتظر العديد من المرشحين الإعلان الرسمي عن موعد الإنتخابات لبدء حملة انتخابية كاملة ، والتي بدأت في 30 يناير 2014.

قانون الإنتخابات ولوائح المفوضية العليا الخاصة بالحملات الانتخابية يتطلب من المفوضية العمل مع وسائل الإعلام العامة لضمان إعطاء جميع المرشحين المسجلين دقائق مجانية و مساحة لنشر مواد الطباعة على قدم المساواة . غير أن لا قانون الإنتخابات ولا لوائح المفوضية العليا توضح بالشرح الكيفية التي سيتم من خلالها تخصيص هذا الوقت أوالمساحة للمرشحين . وحتى الآن لا يبدو أن المرشحين قد استفادوا من هذه الموارد المتاحة.

لا زال للمرشحين فترة محدودة من الوقت لتتواصل مع الناخبين وتوصيل مواقفهم بشأن القضايا الدستورية الرئيسية . ونظرا لأهمية هذه الفرصة بالنسبة للناخبين والتي من خلالها سيقومون باتخاذ قرار مستنير ، يشجع مركز كارتر المرشحين على الاستفادة الكاملة من الموارد المتاحة لهم لتوصيل رسالتهم ، كما يشجع المركز كذلك المفوضية العليا للإنتخابات ووسائل الإعلام العامة على تسهيل وصول المرشحين للاعلام.

في حين لا توجد واجبات ملزمة في القانون الدولي بشأن تمويل الحملات الانتخابية ، الا ان الممارسات الجيدة تتطلب تنظيمها لضمان الشفافية والمسئولية. في ليبيا ، وضعت المفوضية العليا لوائح خاصة بتحديد الإنفاق ، كما يتطلب من جميع المرشحين - بغض النظر عن النتائج - وبما يقتضيه القانون تقديم تقرير عن الحملة المالية خلال سبعة أيام من الاقتراع[2].

المفوضية العليا للإنتخابات قد قامت بجهد لرفع مستوى الوعي لدى المرشح بخصوص التزامات تقديم التقارير و حدود الإنفاق ، فضلا عن شدة العقوبات عند عدم الامتثال لهذه الالتزامات. وتشمل هذه العقوبات ابطال تسجيل المرشح ، والسجن ، والغرامات ، وفرض حظر على الترشح في الإنتخابات المقبلة لمدة خمس سنوات. لذا يشجع مركز كارتر على مواصلة جهود المفوضية العليا للإنتخابات بخصوص ابلاغ المرشحين بهذه المتطلبات والمامهم بالتزاماتهم بموجب القانون.

معلومات الناخبين و التثقيف:

ان الحملة الفعالة لتثقيف الناخبين هو أمر جدا ضروري لضمان ممارسة الناخبين حقهم في التصويت بشكل صحيح[3] . وفقا للتقييم المبدئي للمركز ، فقد شكل غياب الحملة التثقيفية المرئية للناخبين مصدر قلق كبير في الفترة التي سبقت الإنتخابات ، وربما كان لها أثر سلبي على تسجيل الناخبين.

التقييم المبدئي للمركز ، والتقارير المعتمدة على المحاورين ، تشير إلى أن معرفة الجمهور العام عن انتخابات هيئة صياغة مسودة الدستور محدودة للغاية . ويبدو أن العديد من الليبيين ليس لديهم المام بالحقائق الأساسية حول هذه العملية، مثل إجراءات التصويت للمقاعد المخصصة للنساء ، والأمازيغ ، والطوارق ، و التبو . وهذا يشكل مصدر قلق بالنسبة الى الاربعة مقاعد ، حيث سيتم استبدال الفائز في السباق العام بالفائزة في السباق الخاص للنساء في تلك المنطقة. وللحد من الخلافات التي قد تنشأ عقب الإنتخابات ، ينبغي على المفوضية العليا للإنتخابات أن توضح للمرشحين والجمهور كيفية ملء هذه المقاعد .

والمفوضية العليا للإنتخابات هي المسؤولة عن تثقيف و توعية المواطنين حول العملية الانتخابية. وكجزء من حملة المفوضية التوعوية والواسعة النطاق ، تخطط المفوضية لبث لقطات تلفزيونية وإذاعية على الهواء بالإضافة إلى نشر إعلانات الصحف والملصقات و المنشورات . وعليه يشجع مركز كارتر المفوضية العليا للإنتخابات على تنفيذ هذه الخطة بالكامل وتكثيف الجهود لتثقيف الناخبين في الوقت المتبقي، وذلك لتزويدهم بالمعلومات اللازمة ، بما في ذلك موعد

الإنتخابات ، وساعات الاقتراع ومواقعها، و على وجه الخصوص الاجراءات المفصلة للتصويت، وتصميم الاقتراع. حيث ان مثل هذا الجهد المكثف لن يؤدي في النهاية الا الى تمكين مشاركة الناخبين بصورة كاملة.

تثقيف الناخبين يلعب أيضاً دوراً حاسماً في ضمان الحصول على وسيلة انصاف فعالة لجميع اطراف الإنتخابات. ولكي يتم وضع آلية فعالة لتسوية المنازعات الإنتخابية ، يجب على كل من الناخبين والمرشحين ان يكونوا على بينة من الإجراءات، وأن تكون العملية واضحة ومفهومة لجميع الاطراف. ولذلك يحث مركز كارتر المفوضية العليا للإنتخابات على استخدام ما تبقى من وقت قبل يوم الإنتخابات لإعلام الناخبين والمرشحين - على حد سواء- بحقوقهم في تقديم الشكاوى و الطعن في القرارات وجعل هذه العملية متوفرة للجميع.

مركز كارتر في ليبيا:

مركز كارتر هو مركز غير حزبي، يقوم باجراء تقييماته تجاه الإعلان الدستوري المؤقت ، وقوانين الإنتخابات الوطنية في ليبيا، واللوائح والالتزامات الدولية للبلاد بشأن الإنتخابات الديمقراطية والمشاركة السياسية.

وفي سياق عمل بعثة الخبراء ، يجتمع فريق عمل مركز كارتر مع كل من ؛ مسؤولين من المفوضية العليا للإنتخابات ، الكيانات السياسية ، المرشحين ، أعضاء من المؤتمر الوطني العام ، السلطة القضائية ، ممثلي المجتمع المدني الليبي - بما في ذلك المراقبين المحليين ، أعضاء من المجتمع الدولي والناخبين. وسيتم تقاسم النتائج والتحليل التي يتوصل إليها الفريق مع المفوضية العليا والجمهور بروح من التعاون لتحسين نوعية الإنتخابات فى المستقبل . يعتزم مركز كارتر اصدار بيان أولي للنتائج والاستنتاجات ، وذلك عقب إعلان النتائج الأولية من قبل المفوضية العليا للإنتخابات.

مركز كارتر هو منظمة غير حكومية غير ربحية. ساعد مركز كارتر فى تحسين حياة الافراد في أكثر من 70 دولة عن طريق حل الصراعات ، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان ، والفرص الاقتصادية ، والوقاية من الأمراض ، وتحسين الرعاية الصحية العقلية. تأسس مركز كارتر في عام 1982 من قبل الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر وزوجته روزالين، بالشراكة مع جامعة ايموري، لدفع عملية السلام والصحة في جميع أنحاء العالم.

مركز كارتر هو مركز غير حزبي، يجري أنشطته وفقا لإعلان مبادئ المراقبة الدولية للإنتخابات، التي اعتمدت في الأمم المتحدة في عام 2005. تلقى مركز كارتر الاعتماد الرسمي من المفوضية العليا للإنتخابات في يناير عام 2014. وجميع البيانات الصادرة عن المركز متاحة على موقعه على الانترنت، www.cartercenter.org .

---

[1] مجلس حقوق الانسان ، هيئة الامم المتحدة : تعليق عام رقم 25 ، نص 20

[2] قانون رقم 17 الصادر في 2013م بند 20

[3] مجلس حقوق الانسان ، هيئة الامم المتحدة : تعليق عام رقم 25 نص 11